

**بيان السيد كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**

**في الجلسة الافتتاحية
للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين
مقر الصندوق، روما، إيطاليا
17 فبراير/شباط 2010**

(يرجى مقارنة الوثيقة بالبيان الذي ألقى أثناء الجلسة)

مقدمة

معالي رئيسة المجلس،
أصحاب المعالي،
السادة المندوبون والضيوف،
سيداتي وسادتي،

بالنيابة عن إدارة وموظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً في روما، في مقرنا، في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين.

أولاً، اسمحوا لي أن أكرر امتناني لفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية Napolitano ولمعالي Mizengo peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة على تشریفنا بحضورهما اليوم، لما في ذلك من دلالة واضحة على الدعم الذي يحظى به الصندوق وعلى الثقة بعملائنا، وهي ثقة نقدرها عالياً.

كذلك يسعدني أن يكون معنا اليوم أصدقائنا المقربون وشركاؤنا من وكالات الأمم المتحدة في روما - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي - إذ سيلقي الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كلمة أمام المجلس، كذلك سيلقي السيد أمير محمود عبد الله، نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة في برنامج الأغذية العالمي، رسالة من السيدة جوزيت شيران، المديرية التنفيذية للبرنامج، وأعتبر أن وجودهما هنا اليوم رمز للروابط القوية التي تجمع بين وكالاتنا.

كذلك يسرني أن يكون معنا اليوم عدد من الضيوف المميزين الذين يشتركون في المناقشة العامة في جلسة ما بعد الظهر. وبالإضافة إلى معالي السيد Mizengo Peter Pinda، أود أن أرحب أيضاً بالسيدة Haydee Castillo، والبروفسور السيد Gordon Conway، والدكتورة ناهد محمد طاهر، والسيد Ajay Vashee، والسيد Jim Clancy من الـ CNN، والذي سيكون ميسراً للمناقشات. وإننا نشكركم على إتاحة الوقت لنا في جداولكم المكتظة لتكونوا معنا اليوم، ونتطلع قدماً لمداخلاتكم ومساهماتكم.

كما تعلمون، فإنها المرة الأولى التي ينعقد فيها مجلس المحافظين في مقر الصندوق. وإننا في غاية السعادة لأن نشارككم مقرنا الجديد ولو لبضعة أيام. وأود أن أشكر حكومة وشعب إيطاليا على دعمهم الكريم الذي جعل مثل هذه التسهيلات الممتازة ممكنة.

الصندوق وهايتي

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

قبل أن أعرض تقريراً عن منجزاتنا لعام 2009، وخططنا لعام 2010، ورؤيتنا المستقبلية للصندوق، اسمحوا لي أولاً أن أقول بعض الكلمات عن هايتي.

لقد هزت معاناة سكان هايتي العالم بأسره. إذ يقدر عدد الأشخاص الذين ماتوا من جراء الزلزال بأكثر من ربع مليون شخص. كذلك فإن مدى الخراب الذي حل بالبنى الأساسية والقدرة الإنتاجية لهذه الأمة الفقيرة يفوق ما يمكن للعقل أن يصدق.

لذا يتوجب على المجتمع الدولي أن يقف وقفة واحدة مع شعب هايتي، ويمنحه الدعم الذي هو بأمرس الحاجة إليه للتعافي من هذه المصيبة. وقد شكلنا في روما يوم الجمعة الماضي فريق مهام مشترك بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها لإيصال المساعدة المنسقة إلى البلاد. وإننا ننثني على الجهود التي تبذلها حكومات هايتي والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية لعقد هذا الاجتماع الذي سمح لنا بإطلاق هذه المبادرة.

وبالنسبة لنا فإننا نقوم باتخاذ عدد من الإجراءات الملحة لتوفير أقصى ما يمكن من الدعم لهايتي. ففي أعقاب بعثة تحري الحقائق، حددنا أربعة مجالات للعمل:

(أ) أولاً، إننا نسرع عملنا بموجب المشروعات الجارية في المناطق الريفية في هايتي، مركزين على إنتاج الأغذية والأنشطة التي تولد الدخل وفرص العمل؛

(ب) ثانياً، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد مددنا برنامج ما بعد الأزمة الغذائية لعام 2008 لتوزيع البذور والأدوات الزراعية، وبالتالي لتمكين حوالي 15 000 أسرة ريفية من الاستعداد لموسم الزراعة الذي يبدأ الآن في شهر مارس/آذار.

(ج) ثالثاً، وفرنا منحة قدرها 3.2 مليون دولار أمريكي لصندوق إعادة الإنعاش بعد الزلزال في محاولة لتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل، مما من شأنه أن يعزز إنتاج الأغذية من خلال استعادة البنى الأساسية المنتجة في هايتي، وتوفير المدخلات الزراعية. وسيتم استهداف المناطق الأشد تضرراً بالزلزال، وبتدفق النازحين الحضريين إلى المناطق الريفية.

(د) رابعاً، سنقوم باستضافة حدث جانبي اليوم أثناء مجلس المحافظين لنتحرى مع دولنا الأعضاء الأنماط الممكنة لإدارة دين هايتي للصندوق. ويقدر هذا الدين حالياً بحدود 58 مليون دولار أمريكي، ويتوقع له أن يصل إلى 78 مليون دولار أمريكي على مدى فترة القروض النشطة.

وفي مداخلتنا المتعددة دعماً لسكان هايتي، نركز مساعدتنا على أكثر المجموعات ضعفاً وهشاشة: أي النساء والأسر التي تترأسها النساء والشباب، كذلك فإننا نعمل مع شركائنا لضمان أن تكون جهودنا المتضافرة متنسقة ومنسقة بهدف تحقيق أكبر قدر من الأثر.

إنجازات الصندوق التشغيلية لعام 2009

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

قبل عام من الآن، شرفتموني بقتكم بي من خلال انتخابي كرئيس خامس للصندوق. وعند قبولي لهذا المنصب، تعهدت أمامكم بأن أكون مناصراً لا يعرف الكلل للسكان الريفيين الفقراء، وأن أبذل قصارى جهدي لجعل الزراعة والأمن الغذائي الشغل الشاغل للحكومات في جميع أنحاء العالم.

كذلك فقد تعهدت أيضاً بأن استمر في البناء على جدول أعمال الإصلاح في الصندوق، لضمان جعل مؤسستنا أكثر كفاءة وفعالية ورشاقة.

ويسرني أن أبلغكم اليوم بأننا قد أحرزنا تقدماً كبيراً على جميع هذه الجبهات، واسمحوا لي أن أسلط الضوء على أهم الإنجازات.

في العام الماضي، سعينا لأن نضع تحدي التنمية الريفية على جداول الأعمال العالمية. ومما يثلج صدري أنه، وفي إطار هذه الجهود، استطعنا أيضاً أن نبرز الصندوق كلاعب رئيسي في قضايا الأمن الغذائي العالمي.

وقد ضاعفنا جهودنا الاتصالية واستطعنا أن نجذب وسائل الإعلام العالمية والمحلية، المطبوعة منها والمسموعة والمرئية، كالراديو والتلفزيون. واليوم غدا الصندوق معروفاً أكثر هنا في روما، وما وراء روما.

كذلك فقد حققنا تقدماً فيما يلي:

(أ) بدعم قوي من الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية، شارك الصندوق في اجتماعات هامة لمجموعة الثمانية في عام 2009، والتي وصلت ذروتها في قمة لاكويلا. وكما تعرفون تم تبني مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي.

(ب) كذلك فقد دعمنا مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني، ومولنا اشتراك منظمات المجتمع المدني بحيث أمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يسهموا في هذا المنتدى.

(ج) رعينا يوماً للزراعة والتنمية الريفية وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن. وقد ركز هذا الحدث على الدور الحيوي الذي يتوجب على أصحاب الحيازات الصغيرة لعبه للتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

(د) كذلك فقد حاولنا استغلال مشاركة الصندوق في مؤتمرات وندوات مختلفة لتسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه أصحاب الحيازات الصغيرة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي. ففي الاجتماعات القطرية للمنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت وفي كيب تاون وبعده في دافوس في مطلع هذا العام، حيث حضر الصندوق هذا الحدث لأول مرة في

تاريخه، ركزت على ضرورة النظر إلى الزراعة على أنها "عمل" مهما كان حجمها. وقد كررت هذه الرسالة منذ بضعة أيام في المنتدى الاقتصادي الذي عقد في جدة، والذي أكدت فيه على ضرورة الاستفادة من مبادرات كل من القطاعين العام والخاص ودعمهما في هذا السياق.

(هـ) وأخيراً، فقد سنحت لي الفرصة لزيارة عدد من بلدانكم خلال عام 2009، وللتفاعل مع القادة الوطنيين ووسائل الإعلام الوطنية والعالمية بشأن تحدي التنمية الريفية. وقد سررت وأنا أرى بأمر عيني العمل التنموي الذي نموله من دعم للمزارع الأسرية في البرازيل، إلى صون التربة والمياه في الأردن، إلى إعادة الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات في كوت ديفوار، إلى دعم المجموعات النسائية في الهند والانخراط النشط في إعادة التأهيل بعد الزلزال في الصين.

(و) وبالنسبة لزعماء العالم النامي وبخاصة في أفريقيا، فقد طالبت بالالتزام والعمل والانخراط السياسي على أعلى المستويات، وبالاستثمار في الإرادة السياسية، والإعراب عن الالتزام المالي مهما كان صغيراً. وبين زعماء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طالبت بالمساءلة في الالتزامات وباحترام إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. ومن قادة بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط، طلبت انخراطاً أكبر في الجهود الرامية إلى إرساء الأمن الغذائي العالمي. ولن تعرف جهودنا في هذا المجال أي كلال.

(ز) وأثناء زيارتي لبلدانكم والمناقشات التي أجريتها على جميع المستويات، فقد كنت ممتناً لما لاحظته من التقدير الكبير لعمل الصندوق. وأود أن أؤكد لكم بأننا سنستمر في الاستماع والتعلم من زبائننا ومن المستفيدين من عملنا لأن المعرفة التي نكتسبها هي مصدر القوة الرئيسي في ثقافتنا المؤسسية.

وفيما يتعلق بعملياتنا الإجمالية في توفير القروض والمنح، يسرني أن أبلغكم بأنه ومع موافقة المجلس التنفيذي على منح وقروض بما يصل إلى 717.2 مليون دولار أمريكي عام 2009، فقد استكملنا بنجاح الإيفاء بالتزاماتنا بموجب التجديد السابع لموارد الصندوق.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر المجلس التنفيذي وإدارة وموظفي الصندوق على عملهم الدؤوب لتنفيذ برنامج العمل الطموح لعام 2009، والذي نما بما يعادل 19 بالمائة عن السنة التي سبقتة.

بالإضافة إلى توسيع برنامج العمل:

(أ) استمرينا في رفع جودة البرامج التي نمولها من خلال عمليتي تعزيز الجودة وضمان الجودة مع الإبقاء على سمتها الأساسية بكونها عمليات تعود ملكيتها إلى الدول الأعضاء، تجهز وتنفذ بمساعدة منا، ويسرني أن أنوه بهذا الصدد بالتحسن المستمر في أهمية وفعالية واستدامة المشروعات التي ندعمها. كما هو وارد من مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

(ب) كذلك استمرينا في الابتكار، حيث يتبنى عدد متزايد من مشروعاتنا نهج سلاسل القيمة بهدف زيادة أثر المشروعات وضمان استدامتها مع مرور الوقت في آن معاً.

(ج) وبقيت المرأة هدفاً أساسياً لبرامجنا ومشروعاتنا القطرية، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي استلمت وبيالغ السعادة شعلة التمايز بين الجنسين وهو الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية من الوزيرة الدانماركية Ulla Tornaes، والتزمت بتحقيق المزي. وداخل الصندوق لم تعد المساواة بين الجنسين مجرد كلمات إذ بلغت نسبة النساء المعنيات حديثاً من الفئة المهنية في مكتب رئيس الصندوق ونائب الرئيس 75 في المائة، بمن فيهن نائبة الرئيس ومديرة مكتبه.

(د) وأحدثنا نمودجا تشغيلياً جديداً حيث يضطلع الصندوق بالمسؤولية المباشرة على الإشراف على المشروعات التي نمولها، ويوفر الدعم لتنفيذ هذه المشروعات. وإنا نرى بالفعل أن ذلك يسمح لنا لا بتعزيز إدارة مشروعاتنا فقط، وإنما أيضاً بتعزيز فعاليتنا الإنمائية.

(هـ) ومن التطورات الهامة بهذا الصدد توسيع حضورنا القطري، إذ بلغ عدد مكاتبنا القطرية 27 مكتبا عام 2009 مغطيا 31 بلداً. ومن شأن هذه المكاتب أن تعزز دعمنا لتنفيذ المشروعات وأن تعمق من حوار السياسات الذي نديره مع البلدان حيث نعمل، ومع المساعدة الكريمة التي تلقيناها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسرني أن أبلغكم بأننا قد وضعنا الآن الإطار الإداري المطلوب للاستمرار في توسيع إضافي لحضورنا القطري.

(و) وعززنا شراكاتنا مع كل من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف مما يسمح لنا باستقطاب المزيد من الموارد بحيث وصلت ترتيبات التمويل المشترك إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي عام 2009، وفي نهاية الأسبوع الماضي قمت بتوقيع اتفاقية إطارية بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي مع البنك الإسلامي للتنمية لتمكيننا من تمويل المشروعات والبرامج بصورة مشتركة في بلدان لدى كل منا عمليات فيها.

(ز) وعملنا بجد على تعزيز شراكاتنا مع الوكالتين الشقيقتين هنا في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وقد وفرت الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية لعام 2009 منتدى سياسياً قوياً للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تتمكن هذه الوكالات من خلاله من وضع الزراعة والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة مجدداً على جداول الأعمال العالمية، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي نلعبه في روما كمركز عالمي للأغذية والزراعة والتغذية. ويعقد رؤساء المؤسسات الثلاث وإدارتها العليا حالياً اجتماعات منتظمة. ونتيجة لذلك فقد مضينا قدماً في برنامجنا في التخطيط والتنفيذ المشترك لبرامجنا ومشروعاتنا. وإنا الآن بصدد تنفيذ خطة ريادية للتوريد المشترك بما يعادل 100 مليون دولار أمريكي علاوة على ذلك، فقد زاد التعاون بين المركز الاستثماري في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق.

(ح) وأخيراً، يسرني أن أبلغكم عن استمرارنا في الإدارة الحسنة للموارد المالية للصندوق مع إحراز نتائج طيبة. ففي عام 2009 بلغ معدل عائد حافظتنا النشطة للاستثمارات ما يعادل 4.4 في المائة وهو يتجاوز بكثير المعدل المستهدف والبالغ 3.5 بالمائة، على الرغم من الأزمة المالية وحالة الإرباك التي تعيشها الأسواق الرأسمالية.

إصلاحات الصندوق عام 2009

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

وفي حين أعطينا الأولوية القصوى للعمليات التي ندعمها في دولنا الأعضاء فإننا لم نهمل أيضا المضي في جدول أعمال إصلاحاتنا الداخلية في الصندوق.

وقد قمنا باتخاذ الإجراءات التالية:

- فقد أعدنا تشكيل إدارة الصندوق وترتيبات الإبلاغ فيه بهدف تعزيز وترشيق عمليات اتخاذ القرارات في الصندوق لجعلها أكثر شفافية ضمن إطار واضح للمساءلة.
- كما أننا قمنا بإنشاء لجنة للإدارة التنفيذية أترأسها أنا شخصيا وتضمن في عضويتها معظم موظفي الإدارة العليا في الصندوق، كما أنشأنا أيضا لجنة لإدارة العمليات تترأسها نائبة الرئيس وتكون مسؤولة عن التنسيق واتخاذ القرارات بشأن الأمور التشغيلية الروتينية.
- وبهذا الصدد يسعدني أن أقدم لكم نائبة الرئيس الجديدة السيدة يوكيكو أمورا وهي من اليابان، وتتمتع بخبرة طويلة في التمويل والإدارة الدولية. ومؤخراً فقد شغلت السيدة أمورا منصب نائب الرئيس التنفيذي في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي.
- واستناداً إلى خبرتي الشخصية كنائب لرئيس الصندوق على مدى عامين، سنتطلع السيدة أمورا بمسؤوليات مؤسسية واضحة وبمهام ذات صلة بها. وقد طلب من السيدة أمورا أن تستلم دوراً قيادياً في إدارة الموارد البشرية، وفي التخطيط الاستراتيجي والميزنة، وفي تعبئة الموارد، وتطوير إطارنا الاستراتيجي الجديد. بالإضافة إلى ذلك ستقوم السيدة أمورا وأنا شخصيا بالاضطلاع بدور ريادي في جدول أعمال إصلاح الصندوق.
- وكجزء من إعادة التشكيل، فقد أنشأنا أيضا مكتبا كبيرا استراتيجي التنمية مما سيعطي الصندوق قدرة تحليلية نحتاجها للانخراط في الجدل العالمي حول التنمية الريفية. وسيضمن هذا المكتب استنارة البرامج والمشروعات التي ندعمها بتفكير من الطراز الرفيع. وبانتظار تعيين كبير استراتيجي التنمية على المدى الطويل، فقد طلبت من السيد هنوك كيفلي الذي عمل في السابق ككبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأفريقي على مساعدتنا في إحداث هذا المكتب من خلال اضطلاع بهذا المنصب لمدة عام واحد.
- وأود أيضا أن أذكر مبادرتين رئيسيتين على جدول أعمالنا للإصلاح: الأولى هو قيامنا بالإعداد ولأول مرة في تاريخ الصندوق لخطة مؤسسية متوسطة المدى ستتزامن مع فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق وتترافق مع ميزانية صفرية لعام 2011 والتي سيتم فيها استعراض فئات الميزانية مجدداً عوضاً عن ربطها بالمخصصات السابقة وهي سابقة أخرى في تاريخ الصندوق. وستضمن الميزانية والخطة مواءمة مواردنا بشكل واضح مع أهدافنا الاستراتيجية.

- ثانياً، فإننا سنستمر بالعمل على إصلاح نظام إدارة مواردنا البشرية ونقوم بمراجعة القواعد الناظمة للموظفين وقد بدأنا بالإعداد لخطة استراتيجية لقوة العمل في الصندوق بالتزامن مع الخطة المتوسطة المدى وعمما قريب سنقوم بالشروع باستعراض شامل لنظام المرتبات والمزايا والفوائد لتقدير التكلفة والفوائد الناجمة عن بقائنا ضمن نظام الأمم المتحدة مسترشدين بلجنة الخدمة المدنية الدولية.

خطـط الصندوق لعام 2010

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

دعوني الآن انتقل إلى خططنا لعام 2010. وكما تعلمون جميعاً يعتبر عام 2010 السنة الأولى لتنفيذ التجديد الثامن لموارد الصندوق. وبهذا الصدد يسعدني أن أعلن أن التجديد الثامن لموارد الصندوق قد غدا نافذ المفعول بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2009. كذلك أود أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على تعهداتها، ولأحث الدول التي لم تعلن عن مساهماتها حتى تاريخه على إعلان تعهداتها في أقرب وقت ممكن.

وخلال السنوات الثلاث القادمة، أي خلال فترة التجديد الثامن للموارد، نتوقع أن ننفذ برنامج عمل بقيمة 3 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة أكثر من 50 بالمائة عن برنامج العمل الذي نفذناه في فترة التجديد السابع. وخلال عام 2010 يتوجب علينا أن نرسي ركائز مؤسسية لدعم إيصال مثل هذا البرنامج الأكبر بصورة معتبرة، وأنا على ثقة بقدرتنا على القيام بذلك.

ومن الأمور الحاسمة مما يتوجب علينا فعله لضمان إعادة توزيع الموارد المالية والبشرية للصندوق بصورة استراتيجية لتدعم تحقيق أهداف التجديد الثامن. وتعد الخطة متوسطة المدى التي نحن بصدد إعدادها والخطة الاستراتيجية لقوة العمل، والميزانية الصفرية لعام 2011، وإصلاح الموارد البشرية جميعها أدوات هامة من شأنها أن تمكن الصندوق من تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية، وتضمن تنفيذاً كاملاً لأهداف التجديد الثامن لموارد الصندوق.

ومع برنامج عملنا الموسع، فإننا نعمل أيضاً وبصورة وثيقة مع شركائنا على تنفيذ مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي. وفي هذا الصدد فإننا نتطلع قدماً للعمل مع البنك الدولي ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لوضع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي موضع التشغيل الكامل. ومن المظاهر الهامة لعملنا المساعدة التقنية التي نوفرها للبلدان النامية الأعضاء لتمكينها من الاستفادة بشكل كامل من إمكانيات التنمية الزراعية، كما هو مخطط له ومنفذ في برامجها الوطنية للأمن الغذائي.

وفي عام 2010 سنستمر في تنفيذ نموذجنا التشغيلي الجديد. ونتوقع أن نضطلع بالمسؤولية كاملة على الإشراف على جميع مشاريعنا وتوفير الخدمات الداعمة لحوالي 90 في المائة من المشروعات التي ندعمها كذلك فإننا سنستمر في توسيع حضورنا القطري، ويتوقع أن يصل عدد مكاتبنا القطرية إلى 30 مكتبا قريبا بحلول عام 2010. كذلك فإننا سنقوم بنسب 12 مديراً من مدرء البرامج القطرية لهذه الغاية.

وتحت قيادة نائبة رئيس الصندوق السيدة أوكيو أومورا، سنطور أيضاً استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد تحدد الأساليب الخلاقة والابتكارية للتطرق لاحتياجات الصندوق على المدى الطويل. وسوف نطلع

المجلس التنفيذي على هذه الاستراتيجية، في نفس الوقت الذي سنعرض عليه استراتيجيتنا للانخراط مع بلدان الدخل المتوسط. ومن بين العناصر الهامة لاستراتيجية تعبئة الموارد تحديد شراكة أكثر استراتيجية مع المؤسسات التمويلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط بما يتماشى مع الاتفاقية الإطارية الأخيرة التي تم توقيعها مع البنك الإسلامي، بالإضافة إلى وكالات أخرى، الخاصة منها أو العامة.

وفي عام 2010 أيضا سنستمر في تعزيز انخراطنا في المنابر الدولية وفي حوار السياسات حول الفقر الريفي. ومن العلامات البارزة في هذا المجال إصدار تقرير الفقر الريفي كذلك فإننا سنبدأ بالعمل على نشر منتظم للمعلومات عن وضع الفقر الريفي إقليميا وعالميا وعن التحديات الناشئة.

وأخيراً، وفي عام 2010، أود أن أؤكد لكم بأننا سوف سنمضي قدما في جدول أعمال إصلاح الموارد البشرية لضمان توزيع أفضل لأهم مورد لدينا، وهو موظفي الصندوق، بصورة استراتيجية وبالأسلوب الأمثل. كذلك فإننا سنقوم بإدخال التعديلات على مصفوفة التفويض بالسلطات لتمكين مدراءنا وموظفينا وتشجيعهم على الابتكار والمرونة والاستجابة لاحتياجات زبائننا.

تطوير رؤيتنا المستقبلية

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

بنهاية عام 2010، ستعرض إدارة الصندوق إطارا استراتيجيا جديدا للصندوق لتوجيه عملنا خلال الفترة 2011-2013. ومع إطلاق التجديد الثامن هذا العام ستتوفر لدينا فرصة لتحري ما الذي كان مجديا وما الذي لم يكن مجديا في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية، ولتحديد أفضل الوسائل للتطرق للتحديات العديدة التي يواجهها أصحاب الحيازات الريفية الصغيرة، وبالتالي الصندوق، مع دخولنا للعقد الثاني من القرن الجديد.

كذلك فإن الوقت مناسب لإعادة النظر في النهج الذي تبنيناه في السنوات القليلة الماضية في العديد من المشروعات الأحدث، ألا وهو نهج سلاسل القيمة بغية التعلم من الدروس المستفادة الرئيسية والدور المحتمل لهذا النهج لدعمنا في المستقبل.

وكما قلت في محافل عدة، فإنني أؤمن بأن الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق ينظر بنظر للزراعة مهما كان حجمها ونطاقها، على أنها عمل يتسم بروابط عمل واضحة على طول سلسلة القيمة من الإنتاج إلى التجهيز إلى التسويق وبالتالي إلى الاستهلاك في نهاية المطاف. وتتضمن هذه الرؤية تشجيع أصحاب المبادرات الفردية سواء على النطاق الصغير أو النطاق الكبير للاستثمار في مجمل الاقتصاد الريفي، ولإرساء علاقات اقتصادية قوية بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد الحضري.

وبالتالي فإن خلق اقتصاد ريفي حي والحد من الفقر يعتمد على خلق بيئة ملائمة للأعمال وستشجع السياسات الناجحة كلا من القطاع العام والخاص على الترويج للابتكارات التقنية، كما أنها ستعزز الاستثمارات في البنى الأساسية، بما في ذلك الأسواق التنافسية، وتشجع على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الريفي، بالإضافة إلى السلع المنتجة ضمنه، كما أنها ستضمن إمكانية وصول السكان

الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية الضرورية وهذه الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن نطور اقتصاديات ريفية ومستدامة وقادرة على البقاء.

كذلك لابد لرؤيتنا من أن تشمل فهما مسهبا لديمغرافية السكان الريفيين في البلدان النامية، حيث يشكل السكان بين عمري 15 و25 سنة 60 بالمائة من إجمالي السكان. وبطبيعة الحال، فإن نصفهم من النساء والشابات والفتيات. ويجب أن تهدف رؤيتنا إلى جعل الزراعة مربحة بحيث لا يبتعد الشباب والشابات في المناطق الريفية عن هذه المناطق، وبحيث تتمكن النساء المزارعات على وجه الخصوص من الحصول على مصدر رزق محترم ومربح لهن ولأسرهن.

وحيث تشير الإسقاطات إلى بلوغ عدد سكان العالم 7.5 مليار شخص بحلول عام 2030 و9.1 مليار شخص بحلول عام 2050، من سيطعم العالم ما لم ندعم نقله راديكالية تسعى إلى جعل الزراعة عملاً مربحاً وجذاباً؟ ومن الواضح أن مثل هذه النقلة تتطلب تركيز طاقاتنا بصورة متزايدة على المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية من الشباب، وعلى النساء اللواتي يعملن في الزراعة والأسواق والخدمات إذ يتوجب علينا أن نشجعهم على تطوير روحهم الابتكارية وعلى إعطائهم الدعم الذي يحتاجونه ليتمكنوا بالفعل من أن يصبحوا قادة الغد في مجال الأعمال.

التحديات المستقبلية

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

في الوقت الذي نرسي فيه الأرضية للتجديد الثامن لموارد الصندوق، ونسعى لجعل الصندوق لاعبا أكبر في قضايا الأمن الغذائي في السنوات القادمة، فإننا نعي تماما أننا نواجه العديد من التحديات.

فأزمة الأغذية عامي 2008 و2009، والتي على الرغم من تراجعها نوعا ما في الأشهر الأخيرة إلا أنها تذكرنا بالأسس الهشة للأمن الغذائي العالمي. ومن المحتمل، بطبيعة الحال، أن تعود مثل هذه الأزمة إلى الظهور مجدداً.

كذلك فإن تحدي تغير المناخ سيستمر في وجوده معنا وهو تذكرة مستمرة على ضرورة أن إيجاد طرق جديدة وخلاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ ومساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم مع الظروف المتغيرة في آن معاً.

ومع نمو عدد سكان العالم وما ينجم عن ذلك من زيادة في الطلب على الغذاء سيكون هناك بلا شك ضغوطاً أكبر على موارد الأراضي والمياه. ومع زيادة استثمار البلدان الفقيرة بالأراضي في البلدان الغنية بالأراضي فإننا سنحتاج لأن نرسي ونبذل بالتعاون مع شركائنا (البنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار لاستثمار زراعي مسؤول إذ يتوجب لمثل هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى نتيجة مربحة للجميع على حد سواء.

وداخلنا سنستمر في مواجهة التحدي المتمثل في تعزيز الصندوق من خلال تعميق جدول أعمال الإصلاح فيه لتمكيننا من الإيفاء بمهمتنا بشكل كامل وفعال وكفؤ.

ومما لا شك فيه أن الموارد تشكل معوقا، وسنحتاج إلى أن نتحدى أنفسنا على الدوام لنفكر في طرق خلاقية لتعبئة موارد جديدة من مصادر مختلفة. كذلك فإننا سنحتاج أيضا إلى تطوير أدوات تمويلية جديدة يمكن لها أن تلبي بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة والناشئة للدول الأعضاء في الصندوق.

وسنحتاج إلى تطوير شركات جديدة لضمان أن يتم تطوير مشروعاتنا الفعالة والابتكارية في العديد من الدول الأعضاء بحيث يتم تبنيها وتوسيعها لتصل إلى مجموعة أكبر بكثير من المستفيدين.

وأنا على ثقة أنه وبدعمكم سنتمكن على التغلب على هذه التحديات، وسنبني على إنجازاتنا، بحيث نضمن استمرار الصندوق كمؤسسة يمكن للدول الأعضاء فيها أن تفخر بها، وأن تعتمد عليها للمساعدة في تطوير اقتصاديات ريفية ديناميكية تمكن فقراء الريف رجالا ونساء في جميع أنحاء العالم من التخلص من أعباء ولعب دور نشيط في مجتمعات ريفية حية.

وشكرا لكم على حسن انتباهكم

